caec 2nd
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية

CBI.IQ | UOD.AC

caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

التقييم القانوني لنظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة 2016 وأثره في تطور الادخار في المصارف العراقية الخاصة

كاژين عدنان محمد علي
جامعة نوروز

هه وارنورالدين حسين
جامعة زاخو

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تقييم الإطار القانوني لنظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة (2016) وقياس أثره في تطور أنماط الادخار في البنوك الخاصة بالعراق خلال فترة زمنية امتدت من (2019) إلى 2023(). يعتمد البحث على منهجية التقييم القانوني المنهجي باستخدام بيانات شهرية للادخار تغطي (60) مشاهدة موزعة بالتساوي على خمس سنوات. تم توظيف مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية تشمل الإحصاء الوصفي واختبارات التوزيع الطبيعي (كولموجوروف-سميرنوف وشابيرو-ويلك)، ومعامل الارتباط كندال تاو-ب. جاء اختيار معامل كندال تاو-ب نتيجة لفشل البيانات في اجتياز اختبارات التوزيع الطبيعي في سنتي (2020) و(2022)، مما استوجب استخدام أساليب إحصائية لا معلمية بسبب طبيعة البيانات غير المتجانسة. كشفت النتائج عن نمو في معدلات الادخار بلغ (88.2)% خلال فترة الدراسة الخمس سنوات. تم تصنيف التطور إلى ثلاث مراحل متمايزة: المرحلة الأولى بين سنوات (2019-2020) بنمو حاد بنسبة (62.5)%، والمرحلة الثانية بين سنوات (2020-2022) وُصِفت بمرحلة النمو التدريجي من (14.3)% إلى (10.8)%، وأخيراً المرحلة الثالثة بين (2022-2023) وُصِفت بالنمو النسبي بقيمة 8.5%. أثبت معامل كندال تاو-ب وجود علاقة ارتباط قوية ودالة إحصائياً ($r = 0.627, p < 0.01$) بين الزمن والادخار، مما يؤكد وجود اتجاه زمني واضح في البيانات بشكل إيجابي. تكمن القيمة العلمية للبحث في تقديم إطار منهجي متطور لتقييم التشريعات المصرفية وقياس أثرها الفعلي على السلوك الادخاري، كما يساهم البحث في إثراء الأدبيات الاقتصادية والقانونية حول العلاقة السببية بين أنظمة حماية الودائع وتطور الادخار في البيئات الاقتصادية النامية.

الكلمات المفتاحية: ضمان الودائع المصرفية، حسابات الادخار، المصارف الخاصة، العراق، التحليل الوصفي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

اولا : المقدمة

1.1 خلفية الموضوع ومبررات اختياره

يُعد القطاع المصرفي العراقي من القطاعات الحيوية التي شهدت تحولات جذرية خلال العقدين الماضيين، حيث واجه تحديات متعددة الأبعاد شملت عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وضعف الثقة المجتمعية في المؤسسات المالية، وتفشي ظاهرة الاكتناز النقدي خارج النظام المصرفي الرسمي. في هذا السياق المعقد، برزت الحاجة الملحة لإصلاح شامل يعيد بناء الثقة ويحفز الادخار المؤسسي.جاء صدور نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة (2016) كاستجابة مؤسسية لهذه التحديات، حيث سعى البنك المركزي العراقي من خلاله إلى توفير شبكة أمان قانونية للمودعين وتعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي. ومع مرور سبع سنوات على تطبيق هذا النظام، أصبح من الضروري إجراء تقييم علمي موضوعي لفاعليته وقياس أثره الفعلي على سلوك الادخار في البنوك الخاصة.

1.2 الظروف والعوامل التي دفعت لإجراء الدراسة

تتمثل المبررات الموضوعية لإجراء هذه الدراسة في عدة عوامل متداخلة:

- غياب الدراسات التقييمية: لم تُجرَ دراسات أكاديمية متخصصة تقيّم أثر نظام ضمان الودائع على الادخار في العراق منذ تطبيقه.
- الفترة الزمنية الحرجة: تشمل فترة الدراسة (2019-2023) مراحل حاسمة شهدها الاقتصاد العراقي، بما في ذلك جائحة الصحية وتقلبات أسعار النفط والإصلاحات المالية.
- الأهمية التطبيقية: تسهم نتائج هذا البحث في توجيه صناع القرار نحو تطوير السياسات المصرفية وتعديل التشريعات بما يخدم الأهداف الاقتصادية الوطنية.
- الفجوة المعرفية: تعاني الأدبيات العربية من نقص في الدراسات التي تربط بين التشريعات المصرفية والسلوك الادخاري باستخدام منهجيات كمية متطورة.

1.3 الأهمية العلمية والعملية للبحث

تتجلى الأهمية العلمية لهذا البحث في إضافته المنهجية والتطبيقية على عدة مستويات:

على المستوى المنهجي: يقدم البحث نموذجاً متكاملاً لتقييم التشريعات المالية من خلال الجمع بين التحليل القانوني النصي والتحليل الكمي للبيانات، مما يُثري منهجيات البحث في المجالين القانوني والاقتصادي.

على المستوى التطبيقي: توفر نتائج البحث أدلة تجريبية يمكن الاعتماد عليها في تطوير السياسات النقدية والمصرفية، وتحديد مواطن القوة والضعف في النظام القانوني الحالي.

على المستوى الاقتصادي: يساهم البحث في فهم ديناميكيات الادخار في بيئة اقتصادية متقلبة، ويقدم رؤى قيمة حول كيفية تأثير التشريعات على السلوك المالي للأفراد والمؤسسات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1.4 تعريف مفهوم نظام حماية الودائع المصرفية

يعد نظام ضمان الودائع المصرفية أحد أهم مكونات شبكة الأمان المالي في الأنظمة المصرفية الحديثة. هذا النظام يهدف إلى حماية المودعين وتنظيم كيفية تعامل البنوك مع هذه الودائع وتعزيز الاستقرار المالي. أظهر ديميركوج من خلال دراسته أن تطبيق هكذا أنظمة يجعل من الزبون أن يعود للبنك وأن يودع أمواله في البنك وحتى أن يقوم بعملية ادخار داخل البنك، لأن هذا النظام يرفع ثقة الزبون بأن يتعامل مع البنوك الخاصة .(Demirgüç-Kunt et al., 2005) وحسب دراسة روجاس وويسبيرد تبين أنه يوجد علاقة مباشرة بين الودائع المصرفية والمدخرات، وخاصة في البلدان النامية اقتصادياً. وبينت أيضاً أن من خلال الودائع البنكية يمكن أن نتوصل إلى معرفة حجم الادخار الذي سوف تستخدمه الأسر للادخار نظراً لافتقار الأسواق إلى بدائل سائلة وموثوقة أخرى.(Weisbrod & Rojas-Suárez, 1995) من خلال هذه الدراستين تبين أن يوجد علاقة قوية بين الودائع والادخار. بمعنى آخر بشكل أبسط وجود نظام ودائع قوي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الادخار. ولكن كلتا الدراستين أظهرتا أن هنالك عوامل أخرى تؤثر على الادخار ولكن المكون الرئيسي لسير عملية الادخار ورفع نسبة الثقة هي من خلال وجود نظام ودائع قوي. وفي العراق بسبب معوقات وصعوبات في القطاع المصرفي تم تفعيل هذا النظام في سنة (2016) بعد رصد ارتفاع مستوى المخاطر على الجهاز المصرفي بشكل عام في القطاعين الحكومي والخاص. وأحدى غاياته كانت لتشجيع الادخار عبر حماية أموال المودعين وزيادة ثقتهم بالجهاز المصرفي العراقي (محيميد، 2021).

1.5 الية عمل تأمين الودائع

يؤدي تأمين الودائع المصرفية وظائف حيوية متعددة في النظامنا المصرفي الحديث فى عصرنا. لان تامين هذه الاموال يجعل من المودعين فى حلة ثقة عالية من خلال وجود ضمان و قدرة على استرداد أموالهم حتى الحد الأقصى المؤمن عليه. يسهم تأمين الودائع في تعزيز الاستقرار المالي العام . و يشجع هذه الآلية الأفراد على الاستفادة من كافة الخدمات المصرفية. والجانب الاخر الذى تطرق اليه الباحث فى ورقته المنشوره هو تعزيز النمو الاقتصادي. النموالاقتصادى يعتمد على فعالية أنظمة تأمين الودائع و على شدت تصميمها المؤمن والية تنفيذها الذي تعمل صمنه هذه الودائع. تظهر الأبحاث المتعلقة بآليات حماية الودائع بأن أنظمة تأمين الودائع المُصممة جيدا يُمكن أن تقلل من احتمالية حدوث تهافت على سحب الودائع من البنوك (Garcia, 1996). القطاع المصرفي و خاصتا البنوك الخاصة تعد أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني. هذه البنوك تلعب دوراً محورياً في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. و السلوك الطبيعى لهذه الودائع فى هذه القطاع يعتمد على الية التامين. نظرا لكون تامين الودائع جزئا من سلوك الزبون و يتاثر بالية و شدت تطبيقها. حيث وصف الين و كارليت بان عدم تطبيق اى نظام و قانون لضبط الودائع تادى الى انخفاض الودائع بشك ملحوظ. و يصل احيانا الى مرحلة الودائع الداخلية. اى كل انواع الودائع تكون من البنوك نفسها و تؤدى الى حالة عدم نمو الاقتصادى فى المدى البعيد (Allen & Carletti, 2018).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا: مشكلة البحث و الهدف من البحث

حسب فهمنا يجب اولا فهم و تحديد طبيعة المتغييرات فى الزمان قبل التطرق الى اساليب كمية متطورة. عدم وجود تحليل لديناميكيات تغييرات الادخار في العراق خلال فترة (2019-2023). ثانيا عدم وجود التباين الواضح في التوزيع الإحصائي للبيانات عبر السنوات المختلفة فى الدراسة خاصتا هذه الفترة تعتبر مفتره مهمة لان النظام تفعل بعد (2016). بسبب هذه المشكلات تم تشكيل ثلاث اهداف و هى كالاتى:اولا: رصد وتوثيق التطور الزمني للادخار في العراق خلال فترة الدراسة. ثانيا: تحديد المراحل الزمنية المختلفة لتطور الادخار وخصائص كل مرحلة. ثالثا: قياس درجة التقلبات والتباين في أنماط الادخار عبر السنوات.

2.1 مشكلة البحث

تتمحور المشكلة البحثية الرئيسية حول غياب التقييم المنهجي الشامل لفاعلية نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة (2016) وغياب القياس الكمي لأثره على تطور الادخار في البنوك الخاصة العراقية. وتتفرع من هذه المشكلة الرئيسية عدة إشكاليات فرعية:

- عدم وجود تحليل منهجي لديناميكيات تغييرات الادخار في العراق خلال فترة (2019-2023) وهي فترة حرجة بعد مضي ثلاث سنوات على تفعيل النظام.
- عدم وضوح التباين في التوزيع الإحصائي للبيانات عبر السنوات المختلفة في الدراسة مما يشير إلى تأثيرات متباينة للعوامل الاقتصادية والتشريعية.
- غياب المقارنات المنهجية مع التجارب العربية المماثلة في مجال أنظمة ضمان الودائع وتأثيرها على الادخار.

2.2 أهداف البحث

في ضوء المشكلة البحثية المحددة، تم تشكيل ثلاثة أهداف رئيسية:

- الهدف الأول: رصد وتوثيق التطور الزمني للادخار في البنوك الخاصة العراقية خلال فترة الدراسة(2019-2023).
- الهدف الثاني: تحديد المراحل الزمنية المختلفة لتطور الادخار وخصائص كل مرحلة وربطها بالسياق التشريعي والاقتصادي.
- الهدف الثالث: قياس درجة التقلبات والتباين في أنماط الادخار عبر السنوات وتحديد العوامل المؤثرة فيها.

2.3 فرضيات البحث

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، تم صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر إيجابي ودال إحصائياً لتطبيق نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة (2016) على نمو الادخار في البنوك الخاصة العراقية خلال الفترة.(2019-2023)
- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد اتجاه زمني موجب ودال إحصائياً في معدلات الادخار خلال فترة الدراسة، يمكن تفسيره جزئياً بوجود نظام حماية الودائع.
- الفرضية الفرعية الثانية: تختلف معدلات نمو الادخار بشكل دال إحصائياً بين المراحل الزمنية المختلفة، مما يعكس تأثير العوامل الاقتصادية والتشريعية المتغيرة.
- الفرضية الفرعية الثالثة: تتوافق نتائج التجربة العراقية مع النتائج المستخلصة من التجارب العربية المماثلة في مجال تأثير أنظمة ضمان الودائع على الادخار.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2.4 تساؤلات البحث

إضافة إلى الفرضيات، يسعى البحث للإجابة على التساؤلات المحددة التالية:

- ما هي خصائص كل مرحلة من مراحل تطور الادخار خلال الفترة (2019-2023)؟
- ما مدى قوة العلاقة الارتباطية بين الزمن ومعدلات الادخار، وهل هي علاقة خطية أم غير خطية؟
- كيف تتشابه أو تختلف النتائج العراقية مع نتائج التجارب العربية الأخرى في مجال ضمان الودائع؟
- ما هي نقاط القوة والضعف في الإطار القانوني لنظام ضمان الودائع رقم (3) لسنة (2016)؟

ثالثا: المنهجية

ا. يعتمد هذا البحث على المنهج المختلط (Mixed Methods Approach) الذي يجمع بين التحليل القانوني النوعي والتحليل الكمي للبيانات. يتمثل الشق الأول في منهجية التقييم القانوني المنهجي للنصوص التشريعية بينما يتمثل الشق الثاني في المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الإحصائية. المنهجية المختارة هى تطبيق المنهجية التقييم القانونى على القوانين و النظم القانونية على الخطواو الاتية. اولا تحديد موضوع التقييم القانوني اى تحديد عدد المواد القانونية. ثانيا جمع وتحليل النصوص. ثالثا التفسير القانوني مع التطبيق العملي للنصوص القانونية. رابعا تحديد تحقيق النص للأهداف. و اخيرا تحديد الإشكاليات والثغرات فى النصوص القانوية. (Kravchuk, 2021) الباحثان استخداما طريقة عرض البيانات التى تؤثر على جودة النتائج و يؤدي إلى استنتاجات موثوقة اكثر لمثل هذه القوانين. استخدام إحصائية وصفية بسيطة وموثوقة يمكنها أن تؤكد ما توصلت إليه أداة تحليل أكثر تعقيدا. يعتمد اختيار الطريقة الإحصائية الصحيحة على نوعين من البيانات. اول نوع تلك التي تتبع التوزيع الطبيعي و النوع الثانى تلك التي لا تتبع التوزيع الطبيعي. حسب التوزيع يتم تثبيت الية التحليل و اختيار المنهجية.. هذا البحث يتبع مبادى تطبيق المنهجية حسب توزيعها. اذا وجدنا التوزيع الطبيعى للبيانات نستخدم الوسط و الانحراف المعيارى. اذا البيانات لم تكن توزيها طبيعيا نستخدم المدى الرباعي و الوسيط. يمثل المدى الرباعي نطاق النصف الأوسط من البيانات وهو مفيد بشكل خاص للبيانات غير المتوازنة أو التي تحتوي على قيم متطرفة. (Ferreira, 2020) و تم استخدام برنامج الاس بى اس اس و البيانات الشهرية تم اخذها من تقارير البنك المركزى العراق من سنة 2019 الى سنة (2023).

ب. المنهج الوصفي التحليلي:

يستخدم هذا البحث أساليب إحصائية وصفية تحليلية لفحص أنماط البيانات وتحديد الاتجاهات الزمنية. يعتمد اختيار الطريقة الإحصائية على نوع البيانات: تلك التي تتبع التوزيع الطبيعي وتلك التي لا تتبعه. حسب التوزيع يتم تثبيت آلية التحليل واختيار المنهجية المناسبة.(Ferreira, 2020)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3.2 البيانات ومصادرها

أ. نوع البيانات:

تم استخدام بيانات شهرية للادخار في البنوك الخاصة العراقية، تغطي (60) مشاهدة موزعة بالتساوي على خمس سنوات (2019-2023)، أي (12) مشاهدة شهرية لكل سنة.

ب. مصادر البيانات:

المصدر الأساسي: النشرات الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث للأعوام (2019، 2020، 2021، 2022، 2023)

المصدر الثانوي: نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة (2016) المنشور في الجريدة الرسمية العراقية.

3.3 أدوات التحليل الإحصائي

تم توظيف مجموعة من الأدوات الإحصائية المتطورة لتحليل البيانات:

- الإحصاء الوصفي: حساب المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، الوسيط، المدى الربيعي، ومعامل التباين لكل سنة على حدة ولمجمل الفترة.
- اختبارات التوزيع الطبيعي: استخدام اختبار كولموجوروف-سميرنوف واختبار شابيرو-ويلك لفحص توزيع البيانات لكل سنة.
- معامل الارتباط اللامعلمي: استخدام معامل كندال تاو-ب (Kendall's Tau-b) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين الزمن والادخار، وذلك بعد فشل البيانات في اجتياز اختبارات التوزيع الطبيعي في بعض السنوات.
- التحليل البصري: استخدام المخططات التكرارية (Histograms) والرسوم البيانية لتوضيح الأنماط الزمنية وتوزيع البيانات.

3.4 فترة الدراسة ومبرراتها

تم اختيار الفترة الزمنية (2019-2023) لأسباب منهجية وموضوعية:

- انقضاء فترة كافية على تطبيق النظام (ثلاث سنوات في 2019) لقياس الأثر.
- شمول الفترة لأحداث اقتصادية مهمة التي تتيح دراسة مرونة النظام.
- توفر البيانات الشهرية بشكل منتظم وموثوق من البنك المركزي العراقي.

3.5 البرمجيات المستخدمة

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS الإصدار (26) لإجراء كافة التحليلات الإحصائية والاختبارات المعلمية واللامعلمية، وإنتاج المخططات البيانية والجداول التحليلية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رابعا: الدراسات السابقة

دراسة Anginer, Demirgüç-Kunt, and Zhu (2014)

يعمل هذا البحث في سرد مفهوم العلاقة بين نظام تأمين الودائع ومخاطر البنوك. و توصل كتاب هذه الورقة الى ان البلدان التي لديها تغطية تأمينية على الودائع شهدت مخاطر أقل على البنوك و في نفس الوقت استقرارا نظاميا أكبر. و تبين في هذه الورقة البحثية بان في هذه الفترات يكون الدور الوقائي لتأمين اكثر من ما يتوقعها البنوك لانها تعمل كدرع واقي يمنع سحب الودائع بشكل جماعي (Anginer et al., 2014)

دراسة Aldunate 2019 في الولايات المتحدة الامريكية

هذه الدراسة اثبتت تأثير قانون حماية الودائع على الودائع وحسابات التوفير بنفس الوقت بشكل ايجابي. و تبين من التحليل بان تفعيل قانون حماية الودائع أحدث تغييرات جوهرية في سلوك كل من المودعين والبنوك على حسابات الادخارية و الودائع بشك عام. و النتائج لخصها ببعض النقاط الرئيسية. بعد توفير نظام الأمان التي يمنحها التأمين على الودائع أصبح المودعون أكثر استعدادا لوضع أموالهم في حسابات التوفير او حسابات الادخار. اختصر البحث على استخدام جملة الأمان يؤدي إلى الثقة. او بمعنى اخر قانون حماية الودائع جعل المودعين يشعرون بالأمان مما زاد من ثقتهم في النظام المصرفي و لهذا السبب زاد نسبة حسابات الادخار. الدراسة استخدمت منهجية الفروق في الفروق. الفارق الأول تم حسابها قبل وبعد قانون حماية الودائع. و الفارق الثانى تم حسابها بين البنوك المشمولة ضمن حماية الودائع و البنوك الغير الشاملة ضمن حماية الودائع. تعتمد الدراسة بشكل أساسي على تحليل الانحدار وتحديداً طريقة المربعات الصغرى العادية. (Aldunate, 2019)

دراسة de Roux & Limodio 2022 في كولومبيا

هذه الدراسة قريبة جدا من هدف هذه الورقة البحثة من حيث بيان تغييرات نظام حماية الودائع على حسابات الادخار بالارقام. استنتج الباحثان روكس ليموديو ان رفع سقف تأمين الودائع و ليس فقط تطبيقها له تأثير مباشر على سلوك المودعين. فبعد زيادة سقف التأمين زادت نسبة الودائع في حسابات التوفير. توضح هذه النتيجة الى أن الأفراد الذين كانوا يشعرون بان الودائع محمية بشكل جيد ارتفع نسبة الادخار بنسبة (1.8)%. و استخدم الباحثان منهجية فحص الاتجاهات المتوازية. و استخدم منهجية الفروق في الفروق و لكن ركزو على تقدير السببية المتوسطة. بشكل اسهل المقياس سببي و بشكل المتوسط الحسابي. تعتمد الدراسة على بيانات شهرية لاكثر من (59000) شخص من بنك كولومبي كبير على مدى 24 شهرا من أبريل 2016 إلى مارس 2018. (de Roux & Limodio, 2022)

دراسة 2018 فخت وتم وفيبرفي المانيا

في دراسة فخت وتم وفيبرتم اثبات بعد مهم في سلوك الادخار لدى الأفراد الألمان وهي كيفية تقليل مخاوف لدى الالمان من المصارف و خاصتا الاهلية. في هذا البحثتم الكشف عن عن كيفية تأثير المخاوف النفسية على قراراتهم في إدارة مدخراتهم ونقلها بين البنوك المختلفة. و النتيجة كانت انه سلوك المدخرين لا يقتصر على العوامل الاقتصادية التقليدية كأسعار الفائدة أو العوائد المالية. هنالك محركات اكثر تاثيرا مثل الشعور بالخوف اوالقلق حول سلامة مؤسساتهم المصرفية و ضمان الودائع. هذه الدراسة نادرة من حيث درجة و الكفائة لانها تكشف عن سلوك جماعي مثير للاهتمام في الادخار في منهجية نادرة. استخدمو تقنية البحث الإلكتروني كمؤشر للقلق. يعطى هذا المؤشر كمية البحث المعمولة " عن مصطلح ضمان الودائع والمصطلحات ذات الصلة على جوجل. فعندا يزيد نسبة البحث فانهم يعرفون بان هنالك مخاوف. لان هذا يعكس مخاوفهم الحقيقية ويساعد في التنبؤ بتحويل الودائع الى بنوك ذات نظام اكثر ضمانا. خلاصة البحث يركز على الية وجود نظام حماية الودائع. بلا هكذا نظام عملية ابقاء نسب عالية من الادخار في البنوك تكون معدومة. (Fecht et al., 2018)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دراسة 2020 أندري فيرنيكوف التجربة الروسية

فيرنيكوف قامة بدراسة الادخار و سلوكها تحت حماية الدولة. و يقول فيرنيكوف بان النظام المصرفي الروسي معقد في سلوك الادخار لان الدولة تلعب دورا أبويا في حماية مدخرات الروس. الدراسة بين أن المدخرين الروس طوروا اعتمادية خاصة على الحماية الحكومية لودائعهم. هذا السلوك ينبع من التركيبة الخاصة للنظام المصرفي الروسي لان الدولة تقدم نظام مصرفى ذو اكثر ضمانا . لذالك نجد بان الدولة مهيمنة على سلوك الادخار لان الدولة عالجت و افتهمت سلوك الروسى المحب للضمانات. يعتمد الروس على على الحماية الحكومية الضمنية للمدخرات بدلا من الانضبات السوق التقليدى لذالك نجد ضعف الانضباط السوقي وزيادة التبعية للدولة. النتيجة هى المدخرين الروس يظهرون سلوكاً مختلفاً عن نظرائهم في الاقتصادات السوقية الأخرى بحيث يرون ان ضمان الودائع هو الاساس و الدولة تقدم هذه المنهجية و لذالك نجد معضم الروس يدخرون فى البنوك و هم امنين. واستخدم فيرنيكوف البيانات من البنك المركزى الروسى للوصول الى هذه النتائج بين منهج مختلط يجمع بين التحليل الكمي والنوعي البسيط وكانت باستخدام نسب. (Vernikov, 2020)

المبحث الثانى

الاطار النظرى للبحث

النظرية الداعمة لمشكلة البحث

من خلال هذه الدراسة تم البيان عن وجود النظرية الداعمة و النظرية تم وصفها بنظرية الثقة المصرفية التى تم سردها فى دراسة Demirgüç-Kunt و التى تقول بان قانون حماية الودائع هى المحرك الاساسى لرفع السلوك الادخارى. و تؤكد النظرية بان تطبيق أنظمة حماية الودائع تؤثر بشكل مباشرة على مستوى ثقة المودعين. (Demirgüç-Kunt et al., 2005) و نستطيع بان نستنتج بان اول محرك اساسى لعملى رفع مستويات الادخار في البنوك هى بان نسرع فى تطبيق علملية تنقيذ قوانين حماية الودائع و فى نفس الوقت تقييم هذه القوانين لرصد ملائمة هذه الانظمة الداعمة للبنوك.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث

الإطار التطبيقي للبحث

اولا التحليل: تحليل النظام النصى

يعرض الجدول (1) النص الكامل لجميع مواد نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة (2016) مع التحليل المنهجي لكل مادة:

الجدول : (1) النص الكامل لجميع مواد نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة (2016)

رقم المادة	النص الكامل للمادة	حالة التحليل	الموضوع الرئيسي
المادة 1	للبنك المركزي العراقي ان يمنح اجازة ممارسة ضمان الودائع المصرفية لشركة مساهمة تؤسس وفق احكام قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997)	تم التحليل	الأساس القانوني للنظام
المادة 2	أولاً: لا تخضع لأحكام هذا النظام: فروع المصارف العراقية العاملة خارج العراق مصارف التنمية والاستثمار والمصارف الإسلامية المرخص لها بالعمل وفق القانون والتي تقوم بعمليات تمويل المشاريع والاستثمار داخل العراق والتي تقبل ودائع محددة الغرض الودائع الحكومية في المصارف الحكومية ثانياً :لا تخضع للضمان ما يأتي: التأمينات النقدية عن قيمة التسهيلات الائتمانية. ودائع المصارف لدى البنك المركزي العراقي. الاحتياطي القانوني للمصارف المودع لدى البنك المركزي العراقي. ودائع أعضاء مجلس إدارة المصرف المساهم. الودائع غير المطالب بها المودعة لدى المصارف المساهمة. ودائع المصرف المودعة لدى مصرف آخر.	تم التحليل	الاستثناءات ونطاق التطبيق
المادة 3	أولاً يشترط في شركة ضمان الودائع المصرفية أن لا يقل رأسمالها عن (100,000,000,000) مئة مليار دينار وتكون مساهمة المصارف العراقية برأس مالها وجوبياً . ثانياً تحدد نسبة مساهمة المصرف في رأس مال الشركة بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي العراقي ويجوز تعديلها وفقاً للظروف الاقتصادية . ثالثاً إذا تأخر المصرف المساهم عن دفع مبلغ مساهمته في رأس مال الشركة وبدل التأمين الشهري عن الموعد المحدد للسداد من شركة ضمان الودائع المصرفية يتخذ البنك المركزي العراقي الإجراءات القانونية المنصوص عليها في المادة (56) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 . رابعاً على الشركة تكوين احتياطيات مالية بنسبة يحددها مجلس إدارة البنك المركزي العراقي.	تم التحليل	رأس المال والمساهمات

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المادة 4	أولاً يدفع المصرف المشمول بأحكام هذا النظام بدل تأمين شهري يبلغ دينار واحد عن كل (10,000) عشرة آلاف دينار من مبلغ الودائع الخاضعة للضمان لدى المصرف. ثانياً تحتسب إجمالي الودائع لدى المصرف كما هي في نهاية الشهر السابق.	تم التحليل	حساب بدل التأمين
المادة 5	تتكون الموارد المالية للشركة (عدا رأس المال والاحتياطيات) من: أولاً: بدل التأمين الشهري . ثانياً: عوائد استثمار أموال الشركة . ثالثاً: أي منح مالية تقدم للشركة بموافقة مجلس إدارتها على أن تستحصل الموافقات الرسمية لها.	لم يتم التحليل	مصادر تمويل الشركة
المادة 6	تمارس الشركة المهام الآتية: أولاً: توفير غطاء لضمان ودائع الجمهور لدى المصارف العراقية المجازة من البنك المركزي العراقي داخل العراق . ثانياً: استثمار أموال الشركة في مجالات الاستثمار الآتية: إيداعها لدى المصارف كودائع ثابتة بقرار من مجلس إدارتها . شراء الأوراق المالية الصادرة من وزارة المالية كحوالات الخزينة وسندات حكومة العراق والسندات والحوالات الصادرة عن البنك المركزي العراقي ويتم الشراء من السوق الثانوية . ثالثاً: الاقتراض مباشرة من المصارف أو إصدار سندات قرض لدعم رأس مالها ومواردها الذاتية استناداً لأحكام المادة (77) من قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997) .	لم يتم التحليل	مهام واستثمارات الشركة
المادة 7	يلتزم المصرف المساهم بتقديم البيانات المالية الخاصة بالودائع شهريا الى شركة ضمان الودائع المصرفية.	تم التحليل	التزامات التقارير المالية
المادة 8	على كل مصرف مساهم الاحتفاظ بجميع سجلاته ودفاتره للتأكد من صحة ارقام الودائع الاجمالية وصحة حساب القسط المستحق للشركة عن بدل التأمين لمدة (5) خمس سنوات من تأريخ تقديم الكشوفات الى البنك المركزي العراقي وفي حالة الخلاف على بدل التأمين فيحتفظ بها لحين البت في هذا الخلاف.	تم التحليل	مدة الاحتفاظ بالسجلات
المادة 9	أولاً تعين الشركة مراقب حسابات مجاز بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي عليه لتدقيق ومراجعة حساباتها سنوياً لمدة لا تزيد على (5) خمس سنوات . ثانياً يخطر مراقب الحسابات البنك المركزي العراقي تحريرياً عن أي نقص في العمليات التي تقوم بها الشركة أو أي أخطاء جوهرية أو أي مخالفة وأن يوضح في التقرير فيما إذا كانت العمليات التي قام بمراجعتها تخالف أحكام القانون.	تم التحليل	التدقيق الخارجي
المادة 10	أولاً يؤلف مجلس إدارة شركة ضمان الودائع المصرفية ويمارس اختصاصاته وصلاحياته وفق ما منصوص عليه في قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004) وقانون الشركات رقم	تم التحليل	مجلس الإدارة والحوكمة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

	(21) لسنة (1997). ثانياً لا يجوز لرئيس أو عضو مجلس إدارة شركة ضمان الودائع المصرفية أن يشغل رئاسة أو عضوية من مجلس إدارة شركة أخرى. ثالثاً يخضع الأشخاص المرشحون رفيعو المستوى في الشركة إلى الضوابط المنصوص عليها في قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004).		
المادة 11	يكون المدير المفوض في شركة ضمان الودائع المصرفية من ذوي الخبرة والاختصاص في الامور المالية والصيرفية او القانونية وحاصلا على شهادة جامعية اولية في الاقل ومتفرغا بادارة اعمال الشركة بالاضافة الى الشروط المنصوص عليها في المادة (121) من قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997).	تم التحليل	مؤهلات المدير المفوض
المادة 12	أولاً تخضع سجلات الشركة وحساباتها ومعاملاتها للتدقيق والتفتيش من البنك المركزي العراقي. ثانياً تزود الشركة البنك المركزي العراقي بما يأتي: حسابات الشركة الفصلية. الحسابات الختامية المصدقة من مراقب حسابات مجاز. المعلومات الدورية المطلوب منها عن أعمالها وفق النماذج المقررة من البنك المركزي العراقي خلال المدد والآجال المحددة منه. أي تغيير يطرأ على مقر الشركة أو الرئيس أو أي من فروعها داخل العراق.	تم التحليل	الرقابة والإشراف
المادة 13	**اولا** :تدفع الشركة تعويضات عن الودائع لدى المصارف المساهمة وفقا للاتي: أ_ المبالغ التي تكون (100000000) مئة مليون دينار فأقل نسبة تعويض (51%) واحد وخمسون من المئة. ب_ المبالغ التي تزيد عن (100) مئة مليون دينار تكون نسبة التعويض (25%) خمسة وعشرون من المئة. **ثانيا** :للبنك المركزي العراقي تغيير النسب المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة تبعاً للظروف الاقتصادية والوضع الاقتصادي للشركة.	تم التحليل	نسب التعويض
المادة 14	إذا صدر قرار بالوصاية والإفلاس أو الإعسار لمصرف مساهم وفقاً لأحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004)، تحتسب وديعة الشخص الواحد لتحديد مبلغ الضمان استناداً للمادة (14) من هذا النظام وفق الإجراءات الآتية: أولاً: إذا كان للشخص أكثر من حساب لدى مصرف أو فروعه فتعد مجموع الحسابات حساباً واحداً. ثانياً: إذا كان الحساب مشتركاً بين شخصين فأكثر يوزع مبلغ الضمان بينهم بنسبة حصة كل واحد منهم في الحساب حسب الوثائق الرسمية المقدمة من الجهات الرسمية وإذا كانت	لم يتم التحليل	إجراءات التصفية والمقاصة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

	حصصهم في الحساب غير محددة فتعد متساوية على أن لا يزيد مجموع ما يقبضه الشخص الواحد على الحد الأعلى لمبلغ الضمان إذا كان له حساب آخر أو أكثر لدى المصرف نفسه. ثالثاً: إذا كان الشخص مديناً للمصرف أو كفيلاً لأحد مدينيه فيجري عملية المقاصة ما بين ودائعه لدى المصرف وبين جميع الالتزامات والتسهيلات المترتبة عليه والتي يتحمل مسؤولية تسديدها إلى ذلك المصرف سواء أكانت التزاماته وتسهيلاته مستحقة الأداء أم لا وإذا نجم عن إجراء عملية المقاصة رصيد دائن فيعد هذا الرصيد هو الوديعة التي يدفع عنها مبلغ الضمان وفق أحكام هذا النظام. رابعاً: لا تخضع للمقاصة الودائع غير المشمولة بضمان الشركة.		
المادة 15	أولاً :تُوجب على الشركة أن تدفع مبلغ الضمان المستحق لصاحب الوديعة المضمونة في غضون (30) يوماً من تاريخ تقديمه لطلبه إلى الوصي أو المصفّي الذي يقوم بتصفية المصرف المساهم. ثانياً :تنص على أن تودع مبالغ الضمانات التي لم يراجع أحد لاستلامها ومبالغ الودائع غير المطالب بها كأمانات لدى البنك المركزي العراقي، وذلك وفقاً لأحكام المادة (37) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004. ثالثاً :تُحدد أن الشركة تحل محل أصحاب الودائع قانوناً في حدود المبالغ التي دفعتها لهم عند تصفية أي مصرف مساهم.	تم التحليل	إجراءات دفع الضمان
المادة 16	تشير المادة (16) إلى أن هذا النظام ينفذ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	تم التحليل	الأساس القانوني للنظام
المصدر	(نظام ضمان الودائع المصرفية, 2016)		

فى التحليل الزمني للإطار القانوني و التى صدر في عام (2016) كان جزء من إصلاح النظام المصرفي العراقي. يستند هذا قانون على قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004) وقانون الشركات رقم (21) لسنة (1997). الهدف الاساسى فى هذا النظام هو رفع الثقة فى المصارف العراقية بشكل عام. حسب منهجية البحث تم تحديد الفترات الحاسمة فى هذه النظام حسب اقصى مدى. حسب المادة (15) يوجد سقف زمنة قدره ثلاثونيوما لدفع مبلغ الضمان للمودعين. و المادة الثامنة يجعل المصرف بان يحتفظ بالسجلات المصرفة لمدة خمس سنوات. و المادة التاسعة يحدد اقصى مدى للمدقق بان يبقى فى المنصب و هى خمس سنوات. ثانيا التحليل المؤسسي والهيكلي للقانون واضح و حصرى. و تم تحديد الحد الادنى لراس مال اى مصرف و هى (100) مليار دينار عراقي. و التكوين الادارى يتكون من مجلس إدارة متخصص حصرا, مدير مفوض من ذوي الخبرة والاختصاص حصرا و مراقب حسابات مجاز. و آلية الحوكمة والرقابة تكون من مسؤلية البنك المركزى و تحت اشرافها, تقارير فصلية وسنوية إجبارية و تدقيق خارجي مستقل. ثالثا التحليل المالي للنظام يقدم ضمانات بشكل واضح و حصرى. تم توضيح راس المال سابقا و اضافتا لها تم تثبيت التعويض للودائع التى تصل الى (100) مليون دينار بنسبة (51)% تعويضية و للودائع أكثر من (100) مليون دينار تصل النسبة الى (25)% تعويضية. هذه من اكثر

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقومات الموجودة فى مواد القانون. الى موضوع تقييم نقدي للنظام حيث يشمل كل المودعين بلا استثناء. بمعنى اخر اى شخص يودع امواله فى اى بنك عراق تنطبق عليه هذه المقومات المذكورة. نقاط قوة هذه القانون تكمن فى النقاط الاتية:

- الشمولية: يغطي معظم أنواع الودائع.
- الوضوح: إجراءات واضحة للتطبيق.
- المرونة: إمكانية تعديل النسب والمساهمات.
- الشفافية: آليات رقابة متعددة المستويات.

فى سياق هذا البحث تم تحديد تحديات والثغرات في القانون

- نسب التعويض المنخفضة (51%) و(25)% قد تكون غير كافية حسب الدراسات تالسابقة

التمويل المحدود :الاعتماد على رأس مال محدود.

- المدة الزمنية :(30) يوماً قد تكون طويلة للمودعين في الأزمات حسب ما تم التطرق اليه من قبل الدراسات السابقة و ايضا تم تحديد بعض المخاطر الزمنية مقارنتا بالدراسات السابقة.
- مخاطر التضخم :تآكل قيمة التعويضات مع الوقت و هذه الفقرة جدا مهمة كما هو واضح فى الدراسات السابقة. لانها ضمن المتغييرات الاقتصادية.
- مخاطر السيولة :إمكانية عدم كفاية الموارد في الأزمات الشاملة فى حال وجود ضغط على البنوك عندما يتم سحب الودائع.
- مخاطر التأخير (30) يوماً قد تخلق ضغوطاً على المودعين لان بحسب الدراسات السابقة هنالك مخاطرة السيولة كعامل جدا خطر فى جال ثقة الزبون.

2.1 تحليل الكمى الوصفى:

تم استخدام التحليل الوصفي واستخراج النسب من البيانات الموجودة حسب المنهجية المطروحة في البحث. يعرض الجدول (2) نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي للبيانات:

الجدول (2): اختبارات التوزيع الطبيعي

		شابيرو-ويلك			كولموجوروف-سميرنوف	السنة	المتغير
مستوى الدلالة	درجات الحرية	الإحصائية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	الإحصائية		
.761	12	.958	.200*	12	.165	2019	**الادخار**
.000	12	.675	.006	12	.289	2020	
.797	12	.961	.200*	12	.144	2021	
.000	12	.502	.000	12	.370	2022	
.115	12	.889	.200*	12	.196	2023	

هذا هو الحد الأدنى لمستوى الدلالة الحقيقي .أ. تصحيح دلالة ليليفورس

المصدر: من عمل الباحثين (SPSS)

(Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department, 2023, 2022,2021,2020.2019)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

في الجدول الثانى تم استخدام اختبارين رئيسيين لفحص التوزيع الطبيعي للبيانات. الأول هو اختبار كولموجوروف-سميرنوف مع تصحيح ليليفورس و الاختبار الثاني هو شابيرو-ويلك. تظهر النتائج أن ثلاث سنوات من أصل خمس تتبع التوزيع الطبيعي بوضوح. تبرز سنتا (2020) و (2022) كفترتين استثنائيتين حيث فشلت بيانات الادخار في اجتياز اختبارات التوزيع الطبيعي. اما باقى السنوات توزيعها طبيعى و ذات دلالة احصائية. اذ نرى مستوى الدلالة بشكل متطرف فى سنة(2022) تصل الى حد (0.000). حسب منهجية هذه الدراسة يجب ان نقول بان البيانات ذات توزيع غير طبيعى. و يجب ان نستخدم اختبار كندال تاو – ب لكى نثبت بان يوجد تغيرات فى الادخار و ان نرى اتجاه هذه التغييرات حسب الجدول الثالث ادناه. في الجدول (3) يتم استعراض نتائج اختبار كندال تاو-ب الإحصائي اللامعلمي والذي يستخدم لقياس قوة واتجاه العلاقة. وحسب هذا الجدول تبين أنه مع مرور الزمن يميل مستوى الادخار إلى الارتفاع بشكل ثابت وهي دالة إحصائياً. وهذه العلاقة قوية بما يكفي لاستبعاد كونها ناتجة عن المصادفة.

الجدول (3) اختبارکندال تاو- ب

الزمن	الادخار		
1.000	معامل الارتباط	الادخار	**كندال تاو-ب**
.	مستوى الدلالة (ثنائي الطرف)		
60	العدد		
.627**	معامل الارتباط	الزمن	
.000	مستوى الدلالة (ثنائي الطرف)		
60	العدد		

****الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.01 (ثنائي الطرف)**

المصدر: من عمل الباحثين (SPSS)

(Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department, 2023, 2022,2021,2020.2019)

و حسب هذا الجدول تبين بان أنه مع مرور الزمن يميل مستوى الادخار إلى الارتفاع بشكل ثابت و هى دالة إحصائياً. وهذه العلاقة قوية بما يكفي لاستبعاد كونها ناتجة عن المصادفة.

الجدول (4): الإحصاءات الوصفية لبيانات الادخار الشهرية(2019-2023) الوحدة: مليون دينار عراقي

الجدول (4): مختصر عن البيانات (مليون دينارعراقي)
بيانات الادخار الشهرية من كانون الثاني 2019 إلى كانون الثاني 2023
الإحصائيات الوصفية:
متوسط الادخار: 1,773,121 دينارعراقي (الانحراف المعياري = 405,083)
المدى: من 1,008,984 إلى 2,997,399 دينارعراقي
معامل التباين: 22.8
المصدر: من عمل الباحثين (SPSS)
(Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department, 2023, 2022,2021,2020.2019)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (5): معدلات النمو السنوية في الادخار الوحدة: النسبة المئوية (%)

الجدول (5): التغييرات السنوية
من 2019 إلى 2020: +62.5%
من 2020 إلى 2021: +14.3%
من 2021 إلى 2022: +10.8%
من 2022 إلى 2023: -8.5%
التغيير الإجمالي (2019-2023): +88.2%
المصدر: من عمل الباحثين (SPSS) (Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department, 2023, 2022,2021,2020.2019)

حسب االتحليل الزمني البسيط الى استدنا عليه من جمع و مقارنة النسب و تكوين النسب يكشف لنا عن مسار مثير للاهتمام. في السنة الأولى من الدراسة من (2019) إلى (2020) شهد الادخار قفزة هائلة بنسبة تصل الى (62.5) %. هذه الزيادة الاستثنائية تمثل أكبر تغيير سنوي في الفترة المدروسة وتشير إلى حدوث تغيير جذري في السلوك الادخاري فى البنوك الخاصة فى العراق. بعد هذه القفزة الكبيرة بدأ معدل النمو في التباطؤ تدريجياً لكنه ظل إيجابياً في جميع السنوات التالية. بين عام (2020) إلى (2021)، نما الادخار بنسبة تصل الى (14.3)%، وهي نسبة ناخذها موجبة لان يعتبر نمو و لكن نمو بطئ مقارنة بسنة (2019) و (2020). و ان دل على شئ فانه يشير إلى استمرار الاتجاه التصاعدي لكن بوتيرة أكثر اعتدالاً. ة هذا النمط فى النمو في السنوات التالية ايضا. حيث سجل الادخار نمواً بنسبة (10.8)% من (2021) إلى (2022)، ثم (8.5)% من (2022) إلى (2023). رغم تراجع معدلات النمو تراجعت تدريجياً إلا أنها بقيت موجبة ومرتفعة نسبياً مما يدل على استمرار التحسن في مستويات الادخار وإن كان بوتيرة أبطأ.عند النظر إلى الصورة الإجمالية فى الجدول الاول و الجدول الثانى نجد أن التغيير الكلي خلال الفترة بأكملها بلغ (88.2)% وهي نسبة نمو إجمالية عالية. و هذه يدل بان مستوى الادخار في نهاية الفترة أصبح تقريباً ضعف ما كان عليه في البداية فى قطاع البنو الخاصة فى العراق. هذا النمو الكبير يعكس تطورا جوهريا في القدرات الادخارية. نحن كباحثوت نرى بان تطبيق هذا النوع من القوانين هى عامل مؤثر الذى قد ادى الى هذه الارتفاع لان حسب ما تبين من الدراسات السابقة بان تطبق قوانين حماية الودائع عندها تاثير ايجابى فى سلوك الزبون بشكل عام. التحليل الشهري يظهر أن متوسط التغيير الشهري بلغ (1.5)%. وهو معدل نمو شهري ايجابى يشير إلى ديناميكية إيجابية مستمرة. هذا المعدل الشهري المستقر يدل على أن النمو لم يكن متقطعاً أو عشوائياً. نستطيع القول بان النمو هو نمو منتظم ومتواصل عبر الأشهر. من الملاحظات المهمة التى تم الكشف عنها فى هذا البحث هى تسجيل أعلى مستوى ادخار الذى تم في كانون الثاني (2022) . فى نفس الوقت تسجيل أقل مستوى في كانون الثاني (2019). نستوفى هذه التطابق في الشهر بين أعلى وأقل نقطة بانها ليس مصادفة و يمكن ان تكون ذو دلالة احصائية و لكن ليس ضمن اهداف بحثنا. بل يمكن ان يشير إلى وجود أنماط موسمية أو دورية تؤثر في مستويات الادخار

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

في بداية كل عام. و قد يكون هذا مرتبطاً بعوامل اخرى و نترك هذه الملحوظة لدراسات اكثر تعمقا. التطور الإيجابي المستمر في جميع سنوات الدراسة يشير إلى وجود عوامل هيكلية أو سياسات اقتصادية أثرت بشكل إيجابي على قدرة المجتمع على الادخار فى البنوك الخاصة. سواء كانت هذه العوامل الاقتصادية او عوامل اخرى. فإن النتيجة هى تطورا ملحوظ في السلوك الادخاري و حسب النتائج و الدراسات السابقة نستطيع القول بان احدى العوامل هى تطبيق هكذا نوع من القوانين. تشير البيانات الوصفية فى هذه الدراسة إلى قصة نجاح واضحة في تطوير ثقافة الادخار فى البنوك الخاصة. حيث شهدت الفترة (2019)-(2023) نمواً متواصلاً ومتسارعاً في البداية ثم مستقراً ومستداماً في النهاية. هذا النمط يعكس نضجاً في السلوك المالي وتحسناً حقيقياً في القدرات الادخارية للمجتمع.

الجدول (6): التحليل التفصيلي لتطور الادخار السنوي

الوحدة: مليون دينار عراقي

السنة	العدد	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المدى
2019	12	984167	1099266	115099
2020	12	1659787	1844429	184642
2021	12	1830506	2056930	226424
2022	12	2002315	2997399	995084
2023	12	1733896	2133252	399356
المجموع	60	984167	2997399	2013232

المصدر: من عمل الباحثين (SPSS)

(Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department, 2023, 2022,2021,2020.2019)

تظهر البيانات رحلة معقدة للادخار في العراق عبر خمس سنوات. برز عام (2022) كسنة استثنائية لانه سجل أعلى حد. من بين الخمس السنوات سنة (2022) تعتبر أعلى في السلسلة الزمنية بقيمة (2.997.399) دينار كوحدة قياسية. و يوجد فترة من الاستقرار النسبي في (2019) إلى ان توصل الى القفزة الهائلة في (2022). و فى سنى (2023) نرى استقرار بدون اى قفزات. حتى نكمل الصورة بشكل اكثر تفيصلى اظفنا التوزيعات البصرية لسلوك الادخار حتى تكون مكملة للبيانات الموجودة فى الجدول الرابع. الجدول الخامس تقدم التوزيعات البصرية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (7): التوزيعات البصرية لسلوك الادخار للأنماط الزمنية (2019-2023)

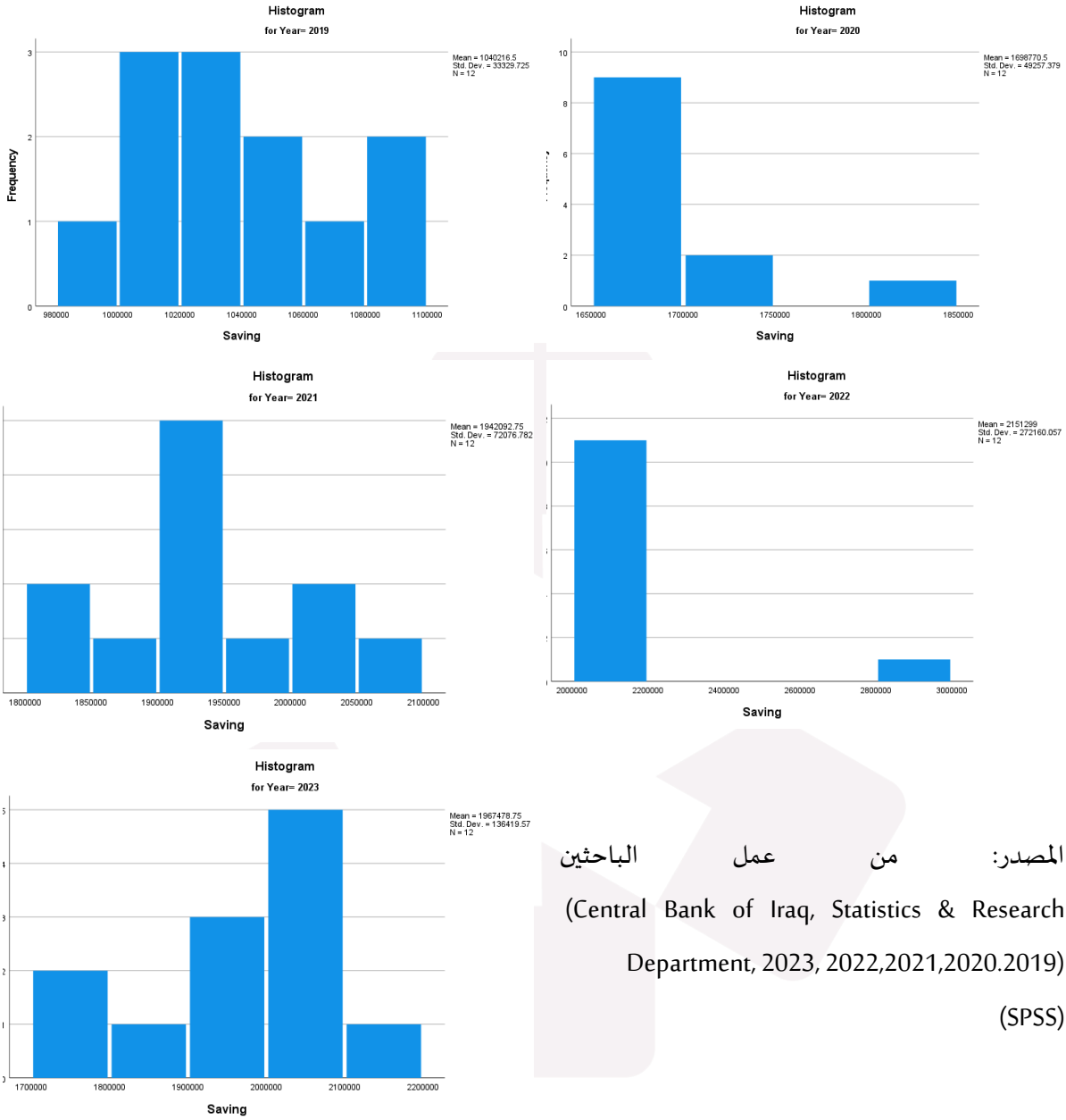

المصدر: من عمل الباحثين (Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department, 2023, 2022,2021,2020.2019) (SPSS)

في الجدول (7) نقدم التكرارات بشكل بصري للسنوات الخمس. من خلال هذه الصور بصرية شاملة نرى تطور أنماط الادخار وتغير طبيعة التكرارات عبر الزمن. هذه المخططات لا تكتفي بإظهار الأرقام المجردة بل تكشف عن القصة الكاملة وراء السلوك الادخاري وتطوره عبر هذه الفترة المهمة. في عام (2019)، يظهر المخطط التكراري توزيعاً يتسم بالانتظام والاستقرار الواضح. الأعمدة تظهر ارتفاعات متقاربة نسبياً. مع تركز القيم بشكل متوازن عبر النطاق المدروس. حيث لا توجد قفزات أو انحرافات حادة في السلوك. النطاق الضيق نسبياً للبيانات يمتد من حوالي (980,000) إلى (1,100,000) دينار. مع دخول عام (2020) نرى تحول جذري في شكل التوزيع. المخطط يظهر توزيعاً مائلاً بشدة نحو اليمين. يهيمن عمود واحد على الجانب الأيسر من التوزيع. هذا النمط يكشف عن تغيير بحيث تركزت معظم المشاهدات في

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

النطاقالمرتفع. هذا الشكل الجديد للتوزيع يعكس فترة حيث بدأت مستويات الادخار بالارتفاع ولكن بشكل غير منتظم مما أدى إلى هذا التباين الواضح في القيم. عام (2021) يقدم صورة مختلفة تماماً، حيث يظهر المخطط التكراري توزيعاً أكثر تركزاً وتماسكاً. حيث استقرت معظم القيم حول مستوى معين مع وجود تقلبات طبيعية ومعقولة. التوزيع يعكس عملية التكيف أكثر استقراراً واتزاناً. التحول الأكثر دراماتيكية يظهر في عام (2022) حيث يكشف المخطط عن توزيع استثنائي ومعقد. العمود الأول يهيمن بشكل ساحق على التوزيع يليه انخفاض حاد في التكرارات، ثم ظهور عمود صغير ومنعزل في أقصى اليمين. هذا الشكل الفريد يحكي قصة مثيرةو تبين قفزات استثنائية في مستويات الادخار. أخيراً، عام (2023) يظهر عودة إلى النمط الطبيعي و المتوازن.

ثانيا مناقشة النتائج

تشير النتائج إلى أن القطاع المصرفى الخاص العراقي شهد تحولاً جذرياً في أنماط الادخار خلال فترة الدراسة. التغييرات تم اثباتها فى هذه الورقة البحثية. بشكل اجمالى مجموع الادخار فى البنوك الخاصة العراقية نمى بإجمالي قدره (88.2)% خلال سنوات الدراسة. و اذا نحسبها شهريا بشكل متساوى النسبة تكون اكثرمن واحد فاصل خمسة بالمئة لكل شهر من السنوات الخمسة. هذا التحول مر بمراحل متمايزة تعكس تكيف المجتمع مع الصدمات الخارجية. استخدام الأساليب الإحصائية اللامعلمية أثبت ملاءمته لطبيعة هذه البيانات، وفتح المجال لفهم هذه التغييرات. مثل فهم التغييرات الى قوة العلاقة الزمنية لانه معامل الارتباط (0.627) يشير إلى أن حوالي (39)% من التباين في الادخار يمكن تفسيره بالعامل الزمني وحده. هذا دليل قوي على وجود اتجاه زمني واضح. لكنه يتضح بانه يوجد مجال لعوامل أخرى مؤثرة تستحق الدراسة. هذه دراسة صنفت التغييرات الى ثلاث مراحل المرحلة الأولى من سنة (2019) الى سنة (2020) التى يمكن ان نصنفها مرحلة النمو الاستثنائى لانه النمو فى الادخار وصل الى (62.5)%. المرحلة الثانية من سنة (2020) الى سنة (2022) و يمكن وصفها بالسنوات النمو التدريجى لان نسبة النمو مان تدريجياً من (14.3)% في (2021) إلى (10.8)% مقارنة بالمرحلة الاولى. و المرحلة الثالثة مرحلة النمو البيطى مقارنة بالمرحلة الاولى و الثانية. لان فى هذه المرحلة نمى الادخار بنسبة بنسبة (8.5)% بين عامين (2022) و (2023). و اخيرا تم استخراج ثلاث توصيات مهمة للجهات المعنية بدراسة هذه التغييرات. ثانيا حسب الدراسات السايقة لا يمكن للقطاع المصرفى ان تكون ذات ثقة عالية اذا لم يتم دعمها من خلال القانون. كما تبين من نتائج تحليل القاون بان كل ما تم البيان عنها هي مرتبطة بتعزيز ثقة الزبون بالقطاع المصرفى. معضم مواد القانونية تتجه الى تعزيز الثقة. و استنادا الى الدراسات السابقة نجد بان جل التركيز هى على رفع و تطبيق القانون بحيث يتم تشكيل بيئة هادئة و امانة للمودعين. و كما بيننا من خلال هذه البيانات بان يوجود نمو ملحوظ فى ودائع الادخار و السبب الرئيسى هو تطبيق و تشكيل هذه القانون.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع

الاستنتاجات والمقترحات

اولا: الاستنتاجات

توصلت هذه الدراسة إلى تقييم الوثيق بين تطبيق القانوني لنظام ضمان الودائع المصرفية والنمو الملحوظ في معدلات الادخار بالبنوك الخاصة العراقية. يكشف التحليل بين النصوص القانونية والبيانات الكمية عن علاقة سببية واضحة و التى تدعمها الدراسات السابقة. فمن ناحية التحليل النصي ثبت فعاليته في تحقيق هدفه الأساسي الذى يتمثل في رفع الثقة في المصارف العراقية. لان هذا النظام يوفير بيئة القانونية الشاملة و الواضحة بحيث يتماشى مع ما أكدته دراسة Demirgüç-Kuntبأن تطبيق أنظمة الضمان يجعل الزبون أكثر استعداداً للإيداع والادخار. و من خلال دراستنا تبين من تقييم هذا الإطار القانوني الايجابى تم ملاحظة ايجابيات في النتائج الكمية التي أظهرت نمواً بنسبة (88.2)% خلال فترة الدراسة. و هذا يؤكد استنتاجات دراسة Aldunate التي بينت أن قوانين حماية الودائع تحدث تغييرات جوهرية في السلوك الادخاري بشكل ايجابى.

ثانيا إن التطور المرحلي للادخار - من النمو إلى النمو التدريجي ثم النمو النسبي يعكس عملية بناء الثقة التدريجية. و هذه الثقة تم تحديدها فى الدراسات السابقة كعامل حاسم في نجاح أنظمة حماية الودائع. وتتوافق النتائج مع دراسة de Roux & Limodioالتي أثبتت التأثير المباشر لأنظمة الضمان على سلوك المودعين بشكلها الايجابى. حيث أظهر معامل كندال تاو-ب> ($r = 0.627, p$) . و ايضا يدعم النتائج استنتاجات دراسة Fecht وآخرين التي أكدت أن غياب أنظمة حماية الودائع يجعل نسب الوداع فى انخفاض حاد و صعوبة الحفاظ على الادخار فى البنوك. تساهم هذه الدراسة في تقديم دليل تطبيقي عملي يربط بين فعالية النصوص القانونية والنتائج الملموسة. من خلال هذه العملية نثري الأدبيات العلمية في مجال القانون المصرفي و فى نفس الوقت ويوفر نموذجاً منهجياً لتقييم أثر السياسات في البيئات المشابهة.

ثانيا: توصيات على المستوى التشريعي

- تعديل المادة (13) من نظام ضمان الودائع المصرفية: رفع نسبة التعويض من (51)% إلى (100)% للودائع التي تصل إلى (100) مليون دينار، ومن (25)% إلى (75)% للودائع الأكبر، وذلك لمواكبة المعايير الإقليمية.
- تعديل المادة (15): تخفيض مدة دفع الضمان من (30) يوماً إلى (15) يوماً كحد أقصى، مع إمكانية الدفع الفوري في حالات الطوارئ.
- إضافة آلية لمراجعة دورية: إدراج مادة جديدة تنص على المراجعة الإلزامية للنظام كل (3) سنوات لضمان ملاءمته مع التطورات الاقتصادية.

2.2 توصيات على المستوى البحثي

- ضرورة دراسة العوامل النوعية: النتائج تشير إلى وجود متغيرات مؤثرة أخرى غير الزمن، مما يستدعي إدراج عوامل مثل السياسات النقدية، أسعار النفط، والأحداث الجيوسياسية في دراسات مستقبلية.
- تحليل الفئات المختلفة: التباين الكبير في بعض السنوات يشير إلى اختلاف سلوك فئات اجتماعية أو اقتصادية مختلفة، مما يتطلب تحليلاً طبقياً أو قطاعياً.
- النمذجة التنبؤية: قوة العلاقة الزمنية تجعل من المجدي تطوير نماذج تنبؤية لسلوك الادخار المستقبلي باستخدام تقنيات السلاسل الزمنية المتقدمة.
- دراسات مقارنة موسعة: إجراء دراسات مقارنة أوسع تشمل دول الخليج العربي والدول العربية الأخرى لتقديم صورة أشمل عن أثر أنظمة ضمان الودائع في المنطقة العربية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2.3 توصيات على المستوى التطبيقي

- تعزيز الوعي المجتمعي: تطوير حملات توعية شاملة لتعريف المودعين بحقوقهم وآليات الحماية المتاحة لهم.
- تحسين الشفافية: نشر تقارير سنوية مفصلة عن أداء شركة ضمان الودائع ومواردها المالية.
- التعاون الإقليمي: إقامة شراكات مع مؤسسات ضمان الودائع في الدول العربية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

ثالثا: المقترحات

ضرورة دراسة العوامل النوعية :النتائج تشير إلى وجود متغيرات مؤثرة أخرى غير الزمن، مما يستدعي إدراج عوامل مثل السياسات النقدية، أسعار النفط، والأحداث الجيوسياسية.

تحليل الفئات المختلفة :التباين الكبير في بعض السنوات يشير إلى اختلاف سلوك فئات اجتماعية أو اقتصادية مختلفة، مما يتطلب تحليلاً طبقياً أو قطاعياً.

النمذجة التنبؤية :قوة العلاقة الزمنية تجعل من المجدي تطوير نماذج تنبؤية لسلوك الادخار المستقبلي.

رابعا: الخاتمة

لقد كشفت هذه الدراسة التغييرات في نسبة الادخار فى القطاع المصرفى الخاص بالعراق خلال الفترة (2019)-(2023). النتائج التي توصل إليها البحث تؤكد بان التغييرات كلها ايجابية وهذه التغييرات يجب بيانها قبل التطرق الى الية اكثر تعقيدا. و تبين من خلال هذه الدراسة بان النمو فى الدخار مرتبط بالودائع و القانون يلعب دور مهم فى هذا الموضوع. و قدمنا إجابات شافية للتساؤلات التي طُرحت في بداية الدراسة.أظهرت النتائج بوضوح أن معدلات الادخار في العراق شهدت تحولا جذريا بنمو إجمالي قدره (88.2)% خلال خمس سنوات. هذا النمو لم يكن منتظما. تميز النمو بثلاث مراحل زمنية متمايزة الصورة الحقيقة لهذا القطاع. المرحلة الأولى (2019-2020) كشفت عن تغييرات سريعة ومكثفة بنمو (62.5)%، بينما المرحلتان التاليتان أظهرتا عملية نمو تدريجية بدرجة اخف. ثانيا قوة العلاقة الارتباطية بين الزمن والادخار ($r = 0.627$) تؤكد وجود اتجاه زمني واضح ومستمر. مما يعني أن التغيرات في أنماط الادخار ليست عشوائية. و يمكن لدارسات ذات اختصاص ادق ان تبحث فى هذه التغييرات. في الختام، يعد هذا البحث إضافة نوعية للأدبيات العراقية والعربية. حيث يقدم فهما علميا و عميقا لديناميكيات الادخار في بيئة العراق. النتائج تؤكد أن الاقتصاد العراقي. هذا الاكتشاف يبعث التفاؤل ويؤسس لرؤية مستقبلية إيجابية للاقتصاد العراقي و لكن شريطة ان تبني سياسات اقتصادية مدروسة التى تستند إلى الأدلة العلمية والتحليل الدقيق للبيانات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المراجع العربية(Arabic References)

منيب خلف محيميد، م. م. (2021). أثر ضمان الودائع في استقرار القطاع المصرفي العراقي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(53)، 67-76.

نظام ضمان الودائع المصرفية. (2016). الوقائع العراقية . https://icdi.iq/public/ar/save_file/files/7bdf8862c8ceceaf88f4585ab819abd5_.pdf

English References

1. Aldunate, F. (2019). Deposit insurance, bank risk-taking, and failures: Evidence from early twentieth-century state deposit insurance systems. *The Review of Corporate Finance Studies, 8*(3), 431-469. https://doi.org/10.1093/rcfs/cfz002
2. Allen, F., Carletti, E., & Marquez, R. (2015). Deposits and bank capital structure. *Journal of Financial Economics, 118*(3), 601-619. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2014.11.003
3. Anginer, D., Demirguc-Kunt, A., & Zhu, M. (2014). How does deposit insurance affect bank risk? Evidence from the recent crisis. *Journal of Banking & Finance, 48*, 312-321. https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2013.09.005
4. Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department. (2019). *Annual statistical bulletin 2019*. Central Bank of Iraq.
5. Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department. (2020). *Annual statistical bulletin 2020*. Central Bank of Iraq.
6. Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department. (2021). *Annual statistical bulletin 2021*. Central Bank of Iraq.
7. Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department. (2022). *Annual statistical bulletin 2022*. Central Bank of Iraq.
8. Central Bank of Iraq, Statistics & Research Department. (2023). *Annual statistical bulletin 2023*. Central Bank of Iraq.
9. de Roux, N., & Limodio, N. (2022). Deposit insurance and depositor behavior: Evidence from Colombia. *The Review of Financial Studies, 36*(7), 2721-2755. https://doi.org/10.1093/rfs/hhac083
10. Demirgüç-Kunt, A., & Detragiache, E. (2002). Does deposit insurance increase banking system stability? An empirical investigation. *Journal of Monetary Economics, 49*(7), 1373-1406. https://doi.org/10.1016/S0304-3932(02)00171-X
11. Fecht, F., Thum, S., & Weber, P. (2018). Fear, deposit insurance schemes, and deposit reallocation in the German banking system. *SSRN Electronic Journal*. https://doi.org/10.2139/ssrn.3126581
12. Ferreira, Á. (2020). The importance of descriptive analysis. *Revista do Colegio Brasileiro de Cirurgioes, 47*, e20202682. https://doi.org/10.1590/0100-6991e-20202682
13. Garcia, G. G. (1996). *Protecting bank deposits* (Economic Issues No. 9). International Monetary Fund.
14. Kravchuk, D. (2021). Methodology of research of temporal evaluation notions in civil law. *Polonia University Scientific Journal, 2*, 201-207. https://doi.org/10.23856/4523
15. Vernikov, A. (2020). Deposit protection in a paternalistic state: The Russian case. *Emerging Markets: Finance eJournal*. https://doi.org/10.2139/ssrn.3644524
16. Weisbrod, S. R., & Rojas-Suárez, L. (1995). Role of banks in developing countries. In *Financial fragilities in Latin America* (pp. 7-29). International Monetary Fund.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674